الفصل الثالث

الفصل الثالث
الطلاق

يقصد بالطلاق حل العصمة التي كانت بين الزوجين ويترتب عليها إنهاء عقد الزواج بآثاره وأحكامه، فيزول حل الاستمتاع الذي كان بين الزوجين، ولا يملك الزوج بعده حق القوامة التي كانت له عليها وهو حل العصمة من غير الحاجة إلى النية.

إلى جانب هذا، فأن الطلاق يرفع أحكام قيد الزواج الصحيح ويمنع من استمرارها، فإذا كان الزواج غير صحيح فرفع أحكامه لا تكون طلاقاً بل يسمى فسخاً للعقد الذي وقع فاسداً فالطلاق من أحكام الزواج الصحيح، وأثر من آثاره. ويكون رفع قيد الزواج الصحيح في الحال بالطلاق البائن، لأنه بحدوثه يحرم على المطلق الاستمتاع بالمطلقة، ولا يكون له حق المراجعة، وإعادتها إليه إلا برضاها وإذنها وبعقد ومهر جديدين.

أما رفع القيد في المآل، فيكون بالطلاق الرجعي وعلاقة الزوجية بعده تظل قائمة إلى انقضاء العدة، فيحل لمن طلق رجعياً أن يراجع مطلقته ويعيدها إلى عصمته بدون توقف ذلك على رضاها، ودون حاجة إلى عقد ومهر جديدين، أما بعد انقضاء عدة المطلقة رجعياً دون مراجعة فيرتفع القيد ويصير الطلاق بائناً.

ويعزي الطلاق إلى عدة أسباب، منها النفور بين الزوجين بسبب تباين الأخلاق وتنافر الطباع، وقد يطلع أحدهما من صاحبه على ما لا يحب ويرضى من سلوك شخصي أو عيب خلقي، وقد يصاب أحدهما بمرض لا يستطيع معه العشرة، وقد يظهر أن الزواج لم يحقق ما يرغبانه من نسل، وبذلك يفوت أهم

مقاصد الزواج إلى غير ذلك من الأسباب التي لا تتوافر معها المحبة بين الزوجين ولا يتحقق فيها التعاون على شئون الحياة والتقدم بحقوق الزوجية كما أمر الله تعالى بهذا، فبات لا مفر من إيجاد باب للخلاص من هذه الحياة التي أصبحت لا تحقق المقصود منها.

أولاً: النظم المختلفة للطلاق:

[١] الطلاق في المجتمعات القديمة:

إن نظام الطلاق لم يظهر عند قدماء المصريين إلا ابتداء من عهد الأسرة الحادية والعشرين وقد اختلفت الآراء فيمن له الحق في الطلاق وقد كان من المتصور أن الرجل وحده كان له حق الطلاق وفي مقابل ذلك ذهب رأي آخر إلى أن المرأة كان لها أيضاً حق طلب الطلاق من زوجها في أي وقت تشاء، وكان الرجل يتردد قبل إقدامه على تطليق زوجته وذلك بسبب أنه كان يدفع خمسة أضعاف الصداق، وفي عقود أخرى كان يدفع لها مقدار الصداق مضافاً إليه أمواله كلها (عبد المقصود، ١٩٨٣).

أما في حالة طلب الزوجة للطلاق فإنها تلتزم برد قيمة الصداق ويضاف إلى ذلك نصفه كما تفتقد الأموال التي كانت ستئول لها لو كان الطلاق صادراً منه هو، ومن الشائع أن المصري القديم لم يلجأ إلى الطلاق إلا في النادر.

وكان الطلاق عند اليونانيين بيد الزوج ينفذه لأي سبب ودون إجراءات فكان الطلاق يتم عن طريق إرسال خطابات تتضمن الانفصال فكانت هذه الوثائق ليس بها تحديد أسباب الانفصال وكان لزاماً على الزوج رد ضعف المال.

ويتضح مما سبق أن المرأة في المجتمعات القديمة كانت لا تملك شيئاً من

أمرها بخصوص الطلاق فكانت تباع وتشترى وكان الزوج يستبد بطلاقهـا وإذا لم يفعل فلعل ذلك راجع إلى الخشية من ضياع المبلغ الذي دفعه للزوجة.

[٢] الطلاق في الشريعة اليهودية:

أن الطلاق في الشريعة اليهودية لا يباح بغير عذر كرغبة الرجل بالتزوج من إمرأة أجمل من إمرأته ولكنه لا يحسن بدون عذر والإعذار عندهم قسمان:

القسم الأول: يتعلق بعيوب في الخلقة ومنها العمش والحول والعقم، والعذر الآخر يتعلق بعيوب في الأخلاق وذكروا منها الزنا وهو أقواها، أما المرأة فليس لها أن تطلب الطلاق مهما تكن عيوب زوجها ولو ثبت عليه الزنـا قطعياً (عبد المقصود، ١٩٨٣). ولكي يطلق الرجل زوجته لابد أن يقـوم بإجراءات ثلاثة متتالية، هي كما يلي:

الإجراء الأول: أن يكتب الزوج ورقة يثبت فيها طلاق زوجته.

الإجراء الثاني: أن يسلم زوجته ورقة الطلاق بيدها لتكون دليلاً علـى أنه هو الذي أزال بكارتها.

الإجراء الثالث: أن يطلب منها مغادرة المنزل، وبعد ذلك وثيقة تسريح، وللزوجة أن تتزوج بغيره بعد ذلك الإجراء ولكن المهم في ذلك أنها لو تزوجت بغيره لا تستطيع أن تعود إلى زوجها الأول مرة أخرى وهـذا في حالة طلاقهما من الزوج الثاني أو وفاته.

ومما تجدر ملاحظته أن الزوجة ليس لها فترة انتظار وهي العدة كالتي فرضها الإسلام إثباتاً لخلو الرحم من الحمل ضماناً لعدم اختلاط الأنساب. وليس للمرأة أيضاً حق الطلاق، وهذا الحق قد أعطى للمرأة في الإسلام، وإن كـان بعد ذلك أعطى للزوجة حق طلب الطلاق من القاضي ولكن الطلاق أصلاً بيد

الرجل. وبمناقشة حق الزوج وحده في الطلاق، يبين أن هناك خلافاً مرده وجود طائفتين من اليهود. إحداهما تبيح الطلاق بالإرادة والثانية لا تبيح ذلك إلى بإذن القاضي. هذا، ويجوز لكل من الزوجين حق طلب الطلاق من القاضي في أمور معينة وهي الزامية بحيث لو وجدت ألزم الزوجين بالطلاق (الصابوني، ١٩٨٣).

[٣] الطلاق في الديانة المسيحية:

لا تجيز المسيحية في أصولها الأولى الطلاق إلا في حالة الزنا؛ وسبب استنكار الطلاق من وجهة نظر المسيحية أنها تدفع بالزوجة إلى اقتراف الرذيلة، ويرون أنه من طلق إمرأته إلا لعلة الزنا يجعلها تزني ومن تزوج مطلقة فإنه يزني، ويذهبون إلى أن الرجل يترك أباه وأمه ويلتصق بإمرأته ويكون الاثنان جسداً واحداً معتمدين في ذلك على ما جاء في إنجيل مرقص على لسان المسيح إذ يقول: ويكون الاثنان جسداً واحداً وإذا ليسا بعد اثنين، بل جسد واحد فالذي جمعه الله لا يفرقه إنسان (سابق، ١٩٨١)، وقد أباحت المسيحية الانفصال الجسماني بين الزوجين مع بقاء الصفة الشرعية للزواج ويجوز للمرأة والرجل أن يتفقا على الانفصال وتبرم المحكمة الاتفاق بالانفصال وشروطه وتترك القضية معلقة حتى يقيم أحد الطرفين من الأدلة الكافية ما يثبت الخيانة (عبد المقصود، ١٩٨٣).

وقد اختلفت المذاهب المسيحية فيما يتعلق بإباحة الطلاق، فالمذهب الكاثوليكي يحرم الطلاق تحريماً قاطعاً وحتى الخيانة الزوجية لم تكن سبباً يؤدي إلى الطلاق، وفي هذه الحالة يباح التفرقة الجسمانية "الإنفصال" على أساس أن الزوجة والزوج بينهما علاقة شرعية أما المذهب البروتستانتي، فقد أباح الطلاق في حالات محدودة وهي الخيانة الزوجية والمرض كالعقم وجنون إحدى

الزوجين. أما المذهب الأرثوذكسي فقد أباح الطلاق في حالة الخيانة الزوجية والعقم والمرض المعدي (عائدة الجنابي، ١٩٨٣). ولكن هذا التعسف في تشريع الطلاق في الديانة المسيحية قد تغيرت النظرة حوله، وصار الطلاق مباحا في كثير من الدول الأوربية.

[٤] الطلاق عند العرب قبل الإسلام:

كان الطلاق في فترة ما قبل الإسلام بيد الزوج وكان الرجل يطلق زوجته متى ما شاء أن يطلقها، ولم يكن للطلقات عدد محدود ولكن كان على المرأة قضاء عدة بعد الطلاق وكان بإمكان الرجل أن يطلق زوجته وقبل أن تنتهي مدة عدتها يرجعها مرة أخرى وهكذا. وكان عند عرب الجزيرة قبل الإسلام طرق متعددة في الطلاق منها طلاق الظهار، وكان هذا الطلاق يقع بأن يقول الزوج لزوجته أنت حرام كظهر أمي وكانوا يعدون هذا الطلاق أبدياً لا رجعة فيه، فأبطل الإسلام هذا الطلاق كما وجد أيضاً الإيلاء وهو طلاق مؤقت وكان يحدد مدة معينة طالت أم قصرت لا يقرب فيها زوجته وذلك كعقاب لها وتنكيلاً بها، فأبطل الإسلام ذلك وجعل القاضي يطلقها بعد أربعة أشهر من هذا القسم، وكانت المرأة في الجاهلية تملك حق العصمة (سابق، ١٩٨١).

[٥] الطلاق في الإسلام:

يعتبر الإسلام الأسرة قوام المجتمع، لذلك يعتبر الزواج أمرا طبيعياً للبشر، وسنة الله وهو نعمة من نعم الله على الإنسانية ليبقى النسل وليعمر الكون ولتستقر الحياة.

لهذا كان الإسلام حريصاً على بقاء النوع الإنساني فأمر بالزواج وحث

عليه ورغب فيه وبالمقابل يكره الإسلام الطلاق ولا يشجع أبداً انفصال الزوجية وتفكك الأسرة لأنه دين الألفة والرحمة والمحبة وفي هذا قال رسول الله (ﷺ) في الحديث الصحيح "أبغض الحلال إلى الله الطلاق" [أخرجه الترمذي]، ولكن الإسلام لم يغلق الباب في وجه الحياة الزوجية ولا يرغم الناس أن يعيشوا مع بعض على كره وأن يكون الزوجان في سجن ولا يريد أن تصبح حياتهما نفاقاً ورياءً، بل يحرص كل الحرص على أن يكون التفاهم هو أساس الأسرة، فماذا يفعل من كرهته زوجته إلى درجة لا تستطيع الجلوس معه ولا ترغب في معاشرته إما لعيب فيه أو لعيب فيها؟

وماذا من خانته زوجته ولا شاهد لديه هل يصبر عليها أم يطلقها؟ وقد نهى الإسلام أن تترك الزوجة معلقة ولا هي زوجة ولا هي مطلقة محسوبة على الزواج تأكل من نفقته وتسكن بيته وقلبها مع غيره، وماذا تفعل المرأة كذلك إذا ابتليت بزوج لا يتقي الله فيها وقد أحست ظلمه وكرهه له أما بتقصيره وعدم الإنفاق عليها أو بهجره لها وإلحاق الضرر بها فقد يسر الإسلام لها سبل طلب الطلاق وبالافتداء والخلع. وقبل إيقاع الطلاق بين الزوجين شرع الإسلام التحكيم باختيار حكم من أهلها وحكم من أهله لكي يحاولا الإصلاح بينهما.

ثانيا: أسباب الطلاق:

(أ) الأسباب التي تعزى إلى الزوج:

١- انشغال الزوج عن مطالب أسرته، وذلك للبحث عن الملذات والشهوات، وكذلك إما بالسفر المتكرر أو الغياب الطويل بدون سبب معروف إلى خارج بلده أو الرحلات داخل البلد أو بإدمان المخدرات وغالباً ما يكون ذلك على حساب ميزانية الأسرة.

٢- سوء المعاملة الزوجية في بعض الحالات التي قد يصل فيها الأمر إلى حد الضرب المبرح، وفي بعض الأحيان لأتفه الأسباب.

٣- طمعه في ثروة زوجته.

٤- استماع الزوجة أو الزوج للوشايات والأكاذيب من الأقارب والأصدقاء.

٥- الإسراف سواء في حفلة الزواج أو بعد الزواج مما يرهق ميزانية الأسرة.

٦- إقدام الزوج على الزواج بأكثر من إمرأة مما يسبب الكثير من المشاكل بين الزوجات من جانب وبين الأطفال بعضهم مع بعض من جانب آخر.

٧- كذلك إدمان الزوج على تعاطي المواد المسكرة والمخدرة أو لعب القمار.

٨- إعسار الزوج وعدم قدرته على النفقة على زوجته.

٩- عدم القدرة على الإشباع الجنسي أو التوافق الجنسي المتبادل.

(ب) أسباب تعزى إلى الزوجة:

١- عقم الزوجة، نجد أن الشرع والتقاليد يعطي العذر للرجل بالطلاق في حالة ما إذا رفضت الزوجة الأولى زواج الرجل من إمرأة ثانية أملاً في الإنجاب.

٢- إهمال شئون الأطفال والأسرة وبعض الأعمال المنزلية خاصة إذا كان الزوج يعيش مع أهله فإن هذا يتطلب من الزوجة مزيداً من العمل وعدم طاعتها لزوجها.

٣- مرض الزوجة بمرض مزمن وخاصة الجنون.

٤- سوء التدبير داخل الأسرة والإهمال في الأعمال المنزلية.

٥- سوء تصرف الزوجة وتعدد مطالبها واختلاقها مع أهل الزوج والكراهية لهم خاصة لأم الزوج وسوء أخلاقها.

٦- خلق كيان اقتصادي مستقل للمرأة فبعض الزوجات الموظفات يشعرن بإمكان استقلالهن اقتصادياً عن الزوج نتيجة لما لهن من أجر وبذلك تضعف الروابط التي تربط الزوجة بالأسرة مع أنه من المفروض أن يحدث العكس أي أن يزيد اشتغال المرأة بالوظيفة من دخل الأسرة ويتولى تماسكها.

٧- خيانة الزوجة لزوجها.

(ج) أسباب مشتركة بين الزوجين:

١- اختلاف درجة الثقافة: لا شك أن الحياة السليمة لابد أن تقوم على نوع من التقارب في العقلية والأفكار والآراء بين الزوجين، ووجود تفاوت كبير بين ثقافة الزوجين، يجعل الحياة الزوجية معرضة للانهيار ذلك أن زواج رجل يحمل أرقى الدرجات العلمية من امرأة لا تعرف القراءة والكتابة، مثل هذا النوع من الزواج يحمل في ثناياه بذور تفككه كما أنه يدخل في هذا أيضاً ضعف الإعداد للحياة الزوجية وعدم فهم كل من الطرفين الحقوق والواجبات والمسئوليات التي يلتزم بها بعد الزواج (مفتاح، ١٩٨١).

٢- فارق السن بين الزوج والزوجة وخاصة إذا زاد عن خمس عشرة سنة، فقد يؤدي إلى الطلاق بين الزوجين.

٣- الاختلاف حول أسلوب تربية الأطفال أو بسبب النزاع والخلاف بينهم وسوء المعاشرة وإهمال كل من الزوجين مصالح الآخر.

٤- الكراهية المتبادلة بين الزوجين: وترجع الكراهية بين الزوجين لأسباب كثيرة أهمها أن كثيراً من الزيجات تتم بطريقة تسلطية من الأهل بحيث ينعدم الانسجام أو التفاهم الذي يعد شرطاً أساسياً في قيام حياة زوجية

سعيدة، وقد تكون الكراهية راجعة إلى اختلاف الميول والأمزجة بين الزوجين.

٥- سوء طبع الزوج العصبي المتبرم الساخط على كل شيء الذي يثور لأتفه الأسباب، يجعل من الحياة الزوجية سلسلة من المشاحنات والمشاكل التي تتفاقم يوماً بعد يوم حتى تستحيل المعاشرة ويقع الطلاق.

٦- الغيرة: تعتبر إحدى المشكلات التي تواجه الحياة الزوجية.

(د) أسباب متصلة بالعادات والتقاليد:

١- تدخل الأهل: تدخل الأهل في شئون الأسرة باستمرار سواء أهل الزوج أم الزوجة كثيراً ما يتسبب في خلق المشاحنات بين الزوجين والتي بدورها قد تؤدي إلى الطلاق.

٢- ارتباط الأسرة الجديدة بالمعيشة مع أسرة الزوج في منزل واحد مما يفسح المجال لوجود كثير من المشاكل أساسها التدخل في حياة الزوجين الجديدين وكثيراً ما ينشب الصراع دائماً بين الزوجة وأم الزوج وإخوته.

٣- التفاخر والشكليات الكاذبة، وخاصة بين الناس والاهتمام بالكماليات دون الضروريات.

٤- كثرة الحلف بالطلاق.

٥- زواج المبادلة أي أن أسرة ما قد تزوج ابنتها لشاب من أسرة أخرى نظير أن تقوم هذه الأسرة بتزويج ابنتها لأحد أبنائها – وفي هذه الحالة عند حصول مشكلة لإحدى هؤلاء الزوجات وينتج عنها طلاق، فإن الأسرة الأخرى قد تطلب تطليق ابنتها كذلك وتصر عليه وتجعل حياة ابنتها غير سعيدة مع زوجها الشيء الذي قد يؤدي في النهاية إلى الطلاق.

(هـ) أسباب أخرى متعددة:

١- التخلف الثقافي في المجتمع العربي.

٢- تأثير النظم الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية على نظام الأسرة وتأثر هذا النظام لها وتأثيره فيها، فمن المعروف أن حالات الطلاق تهبط أثناء الحروب.

ثالثا: النظريات الاجتماعية المفسرة للطلاق:

تنوعت النظريات الاجتماعية لتفسير ظاهرة الطلاق، منها ما يلي:

[١] نظرية التفكك الاجتماعي:

يعتقد أنصار هذه النظرية أن استقرار أي مجتمع يعتمد على انتظام ما هو متوقع من الأفراد في إطار ثقافة المجتمع فإذا توقف الأفراد على ما هو مقبول وما هو غير معقول من السلوك، ووضعت الضوابط الاجتماعية اللازمة لذلك فإن هذا المجتمع سيكون مستقراً بدرجة أو بأخرى ولكن عندما ينهار نظام التوقعات الاجتماعية وينهار لذلك نظام التوافق لأي سبب من الأسباب فإن هذا المجتمع يكون في حالة تفكك أو عدم تنظيم اجتماعي. وقد أشار عارف (١٩٧٥) إلى أن الطبيعة الدينامية للحياة في المجتمع تحتوي على معدل معين من معدلات عدم الانتظام في هذا المجتمع، ومن هنا يتجسد عدم الانتظام والتكافؤ في توزيع الثروة على حدوث أي مشكلة اجتماعية.

ولقد أكد أنصار هذه النظرية أن كثيراً من المشاكل الاجتماعية المتمثل بعضها في عدم استقرار نظام الزواج وتفكك الأسرة بصفة عامة وانحراف وتشرد الصغار بصفة خاصة وأن جذور هذه المشكلة قد تتمثل في عدم وجود نسق متفق عليه من القيم وإطار محدد من التوقعات بحيث لا يكون لدى الفرد معرفة دقيقة لما يتوقعه من الآخرين وما يتوقعه الآخرون منه.

ويبنى أتباع هذه النظرية وجهة نظرهم على نتائج العديد من الدراسات التي انتهت إلى أن التغير الاقتصادي كان سبباً رئيسياً للفوضى الاجتماعية والتفكك بشكل عام، ولقد قاد هذا التفكك إلى معدلات عالية من الانحراف والجريمة وغيرها من المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها مشكلة الطلاق.

وعلى ذلك فإن التفكك الاجتماعي في ضوء ما سبق يعني اضطراباً في التفكير ينتج عنه اضطراب في التنظيم وقصور في الأداء الوظيفي داخل المجتمع الواحد ويؤثر على العادات الاجتماعية السلوكية المقررة أو على الضوابط الاجتماعية بصورة تجعل من المستحيل أن يتحقق لهذه الأدوار أداء وظيفي منسجم نسبياً.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن التفكك الاجتماعي يلعب دوراً قوياً في نمو ظاهرة السلوك غير السوي، باعتبار أن الفرد يرتبط بمجموعة من الوحدات الاجتماعية والنظم وكل وحدة منها تشبع له بعض الحاجات الاجتماعية أو البيولوجية، ولكل وحدة من تلك الوحدات لها مجموعة من المعايير التي تنظم السلوك، قد تكون تلك المعايير عامة ومشتركة بين كل الوحدات الممثلة للثقافة في المجتمع، حينئذ لا توجد مشكلة ولكن تظهر المشكلة عندما تكون هناك أنماط ثقافية مختلفة أو مقصورة على جماعة معينة بالذات، وحيث أن الفرد في تفاعله داخل مجتمع المدينة ينتقل بين جماعات مختلفة، تبدأ بالأسرة ثم جماعة الرفاق والمدرسة وانتهاء بزملاء العمل، ومن خلال تفاعل الفرد مع هذه الجماعات فإنه بالضرورة سيكتسب منها بعض معايير السلوك التي توجه علاقاته بالآخرين (عبيد، ١٩٨٥).

وبما أن فرصة التماثل والتطابق بين المعايير تزداد كلما كانت الجماعات

التي يتفاعل معها الفرد محدودة، بعكس إذا ما اتسعت دائرة تفاعله مع عدد أكبر من الجماعات فإن فرصة التماثل والتطابق في المعايير الموجهة للسلوك والمحددة للعلاقات تقل، مما قد ينتج عنها حالة من اضطراب في المخزون المعرفي للقواعد والمعايير المنظمة للسلوك لبعض أفراد المجتمع في حالة وجود أنماط ثقافية مختلفة بين الجماعات المكونة للمجتمع والتي قد تؤدي ببعض الأفراد إلى حالة صراعات داخلية تؤدي بهم إلى القيام بأنماط سلوكية منحرفة نظراً لعدم وضوح وتناسق المعايير الموجهة للسلوك (الحوات، وآخرون، ١٩٨٥).

إضافة إلى هذا، فإن ظهور السلوك غير السوي هو فشل في الضوابط الشخصية الداخلية، ويعني بالضبط الداخلي "الشخصي" قدرة الفرد على الامتناع من أن يشبع حاجاته بطرق تخالف المعايير السائدة المنظمة للسلوك في المجتمع نظراً لوجود بعض مكونات الضعف في شخصيته كضعف الأنا وانعدام الاستقرار وعدم وجود المثل والأهداف الواضحة، كل ذلك يؤدي إلى ضعف قدرة الفرد على أن يتوافق مع الجماعة وأن يسلك السبل المقررة حسب معاييرها وإذا ما وجد الفرد نفسه في موقف اجتماعي يضع عليه ضغوطاً أو يوجهه للانحراف أو يزيل الدعائم التي تستند عليها تماسك شخصيته اتجه السلوك إلى الانحراف.

أما الضبط الخارجي فيقصد به عمليات الضبط الاجتماعي التي تمارسها النظم الاجتماعية المكونة للمجتمع على الأفراد والتي تحدد لهم أنماط السلوك المرغوب منها والمنبوذ والتي قد تصيبها بعض جوانب الضعف كالصراع والتوتر في الأسرة أو قصورها البناني والوظيفي أو ضعف أثر الضوابط الاجتماعية الناتجة عن التفكك الاجتماعي (عارف، ١٩٧٥).

ومن هنا فإن جوانب الضعف في تكوين الشخصية قد تكون من العوامل التي يمكن أن تدفع بالأفراد إلى أنماط سلوكية غير سوية، والعكس صحيح في كثير من الأحيان إذا ما اتسمت مكونات الشخصية بالقوة، والتنظيم الاجتماعي بالتماسك فإن ذلك يعمل على صد عوامل الدفع أو الجذب في المواقف الاجتماعية التي من شأنها أن تهيئ الفرصة للفرد بارتكاب سلوك غير سوي، وتعزي أنماط هذا السلوك إلى عوامل الضعف في تكوين الشخصية أو في عناصر التنظيم الاجتماعي وكأن لكل منهما كياناً مستقلاً عن الآخر في التكوين، إلا أن واقع الحال يشير إلى أن تكوين نمط الشخصية لدى الأفراد هو في الأساس من تشكيل المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه أولئك الأفراد وبذلك فإن قوة الشخصية أو ضعفها لديهم ما هو إلا نتاج للتنظيم الاجتماعي، وخاصة عمليات التنشئة الاجتماعية.

[٣] نظريات التغير الاجتماعي والثقافي:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التغير الاجتماعي ما هو ألا استبدال وصراع مستمر في أنماط التفاعل الاجتماعي أو في عناصر الثقافة ويؤكد المنادون بارتباط وجود المشكلات الاجتماعية بالتغير الاجتماعي أن التغير هو السبب المباشر أو غير المباشر لمعظم المشاكل الاجتماعية وأن المشكلات تحدث لأن التغير الاجتماعي لا يتم بنفس الدرجة بين مختلف عناصر بناء المجتمع وتزداد احتمالات ظهور المشكلات الاجتماعية إذا ازدادت درجة التغير الاجتماعي.

وإلى جانب هذا، فإن المجتمعات البشرية في تغير مستمر وفي جميع أوجه الحياة الاجتماعية منها والمادية، إلا أن معدلات التغير تلك لا تحدث بنفس المستوى في الأجزاء المكونة لثقافة المجتمع – جانبها المادي وجانبها

المعنوي – فالجانب المادي أسرع في التغير من الجانب المعنوي، الذي يمثل النظم الاجتماعية والقيم والمعايير والاتجاهات، مما ينتج عنه العديد من المشكلات الاجتماعية التي أصابت المجتمع ككل أو بعض فئاته، ولعل فئة الشباب هي أكثر الفئات العمرية تأثراً بهذا التغير الذي يرتبط بقضية اختلاف معدلات ومستوى تغير العناصر المكونة لثقافة المجتمع، وإذا ما عرفنا أنه من الأهمية بمكان أن يكون هناك ترابط وتلازم في عمليات التغير، فإن عدم حدوث هذه العملية سيؤدي بدرجة ما إلى ما يعرف في النظريات الاجتماعية "بالهوة الثقافية" وما ينتج عنها من مشكلات وانحرافات تظهر في سلوك أفراد المجتمع، وكمثال لعمليات النمو غير المتوازن لشقي الثقافة وما ينتج عن هذا النمو من انحرافات سلوكية ما نلاحظه من تقدم هائل وسريع في قطاع الصناعة واستخدامها للجانب التقني العالي المستوى، ودخول نظام الحاسب الآلي فيها، كل ذلك أدى إلى أمرين: الأول الاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين في الصناعة. والثاني حاجة هذا النمط من التقنية الصناعية إلى مستويات تعليمية ومهارات مهنية معينة لا تتوفر في الكثير ممن يعملون في الصناعة وهذا يؤدي بدوره إلى دخول الكثير من العاملين خانة البطالة التي تعتبر مشكلة على مستوى المجتمع وعلى المستوى الفردي.

كما تقدم نظرية التغير الاجتماعي تفسيراً لظهور المشكلات الاجتماعية خاصة التي ترتبط بالأمراض العقلية التي تزداد بشكل أساسي كلما زادت درجة التغير الاجتماعي في عنصر من عناصر ثقافة المجتمع دون أن يصاحب ذلك نفس درجة التغير في بقية عناصرها ففي مثل هذه الظروف تبدأ كثير من مظاهر الثقافة في التغير أو الإندثار دون أن يكون العنصر البديل قد أخذ مكانه، لذا

فإن التغير المتسارع والكثيف في فترات قصيرة ومحدودة له علاقة كبيرة بظهور المشكلات الاجتماعية. ولقد واجهت نظرية التغير الاجتماعي الكثير من النقد رغم تفسيرها لبعض العوامل المؤدية إلى ظهور المشكلات الاجتماعية ومن بين هذه الانتقادات:

١- إن نظرية التغير الاجتماعي في تفسيرها للمشكلات الاجتماعية تفترض أن التغير يؤدي إلى خلل وتفكك في بناء المجتمع ونظمه، وكثير من الدراسات أثبتت عكس هذا الرأي وأكدت أن التغير الاجتماعي يعتبر ظاهرة صحية.

٢- لا يكفي إرجاع المشاكل الاجتماعية إلى التغير الاجتماعي لأنها ترتبط بعوامل أخرى.

٣- أن التغير الاجتماعي في حد ذاته ليس مشكلة ولا يؤدي مباشرة لحدوث المشاكل ولكن المشكلة الحقيقية هي عدم التخطيط العلمي لمواجهة ما يسفر عن هذا التغير من نتائج.

[٣] نظرية صراع القيم:

ترى هذه النظرية أن المشكلات الاجتماعية هي نتاج الصراع بين قيم الجماعات المختلفة في المجتمع وإن لكل مجتمع قيم عامة مشتركة بين أفراده وقيم عامة وغير متماثلة بين الجماعات وتظهر هذه القيم في المجتمعات ذات الثقافات المتعددة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو الهند أو بعض الدول الأفريقية. ولقد اهتم بعض العلماء بهذه الظاهرة في تماسك المجتمع، وبما أن القيم الاجتماعية تتغير من جيل إلى جيل عن طريق التفاعل الاجتماعي الرمزي وغير الرمزي فإنها تتغير بتغير الزمان والمكان. وقد تبين أيضاً أن أي وضع اجتماعي يصبح مشكلة اجتماعية عندما يحصل تضارب أو تعارض في القيم

السائدة حول تلك الظاهرة ومن هنا تجدر الإشارة إلى أنه يوجد بعض القصور لمدى فائدة استعمال مفهوم صراع القيم في تفسير المشكلات الاجتماعية بمعنى أن المشكلة قد لا يمكن حلها حتى يدرك الناس أن القيم قد تتغير بمرور الوقت وأنهم يتأثرون بالأوضاع القائمة، لأن بعض المشكلات قد تنشأ نتيجة للقيم المشتركة وليس نتيجة القيم المتعارضة وأن مشكلة قد تمثل نوعاً آخر من القيم وربما الاثنين في الوقت نفسه (كارة، ١٩٨٥).

[٤] النظرية اللامعيارية:

يعد الفيلسوف الفرنسي أميل دوركهايم من الأوائل الذين فسروا وحللوا مسيرة المجتمع والظواهر الاجتماعية التي تصاحبها واعتبر تلك الظواهر الاجتماعية حقيقة وواقعاً شأنها في ذلك شأن بقية الظواهر العلمية الأخرى، ولا يرجع دوركهايم الظاهرة الاجتماعية وبخاصة المرضية منها إلى الأفراد بل يرى بأن الفرد ليس خالقاً لمجتمعه وإنما هو – الفرد – من صنعته، وأن خروج الفرد عن قواعد السلوك الجماعية لا يمثل ظاهرة فردية شخصية وإنما يعتبر ذلك ناشئاً عن المجتمع مباشرة وعما يتصف به من خصائص.

ومن هنا فإن الظاهرة الاجتماعية تعتبر حقيقة منفصلة عن الفرد وتؤثر بشكل مباشر فيه من خلال فرضها لحدود وضوابط عامة عليه وعلى سلوكه، وحيث أن الأمر كذلك فلا يمكن حسب رأي دوركهايم تفسير الظاهرة الاجتماعية إلا بظاهرة اجتماعية أخرى.

ولكي نستطيع أن نفهم الاتجاه النظري لدوركهايم في تفسيره للسلوك غير السوي عند بعض أفراد المجتمع فإنه من الأهمية أن نشير إلى بعض التصورات النظرية التي أنطلق منها وبخاصة حول طبيعة الإنسان والعلاقة المتبادلة القائمة

بينه وبين المجتمع، والتي يرفض فيها دوركهايم تلك التغيرات التي تنطلق من أن المجتمع هو التطور الطبيعي والتلقائي للفرد حين يقول إذا كان المجتمع هو التطور الطبيعي والتلقائي للفرد كان ذلك أدعى إلى انسجام مطالب الجسد والروح وتلائمها معاً دون أي صدام بينهما، ولكن المجتمع في الواقع له طبيعته الخاصة، ولهذا فإن مستلزماته ومطالبه تختلف عن مطالب طبيعتنا كأفراد، لأن مصالح الكل ليست هي بالضرورة مصالح الأجزاء لذلك فإن المجتمع لا يمكن أن يتكون دون أن يستلزم ذلك منا تضحيات مستمرة (عارف، ١٩٧٥).

من هنا فإن المنهج الذي استخدمه دوركهايم لدراسة الظاهرة الاجتماعية والمتمثلة في العلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك والتصرفات الفردية منها والجماعية بعيداً عن المفاهيم النفسية أو الفلسفية وتحديد أسبابها من خلال ربطه بما يكتنف المجتمع من ظواهر بعناصر أخرى ذات منشأ وأثر اجتماعي وليس فردياً (كارة، ١٩٨٥).

إضافة إلى أن مخالفة النظم الاجتماعية من قبل بعض شرائح أي مجتمع يعتبر مشكلة اجتماعية من جانب ومن جانب آخر يعد أمراً طبيعي الحدوث، لأن لكل مجتمع ثقافته ولديه إمكانياته وموارده ووسائله في التعامل والعمل وبما أن قدرات الأفراد تختلف من ناحية الفرص المتاحة وتوزيع السلطة والثروة فإن هذا قد يؤدي إلى وجود مجموعة من الأفراد والذي لا يستطيعون الوصول إلى تحقيق الأهداف التي يحددها المجتمع لأفراده بشكل عام وإلى تحقيق الأهداف التي يحددها الأفراد لأنفسهم في إطار الأهداف العامة للمجتمع ويطلق على هذه الحالة مصطلح الأنوميا والتي تعني خلل أو انهيار في النظام الاجتماعي والتي تدفع الأفراد إلى سبل منحرفة أو إلى عدم الإذعان للنظم السائدة أو عدم السلوك

غير المتوافق مع النظم والقيم الاجتماعية السائدة وتكون بذلك نواة لمشكلات اجتماعية متعددة.

ومن هنا فإن الفرد يبحث بنفسه عن طريق لذاته دون أن يلتزم بنظام معين نظراً لضعف امتثال الأفراد للقيم الاجتماعية العامة بالمجتمع لفقدانها لقوتها المؤثرة في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ولم تحل بعد محلها قيم ومعايير وأهداف اجتماعية جديدة في المجتمع.

ونتيجة لهذه الحالة اللامعيارية التي يمر بها المجتمع يرى دوركهايم بأنه كلما ضعفت الجماعة التي ينتمي إليها الفرد قل اعتماده عليها ويزداد اعتماده على نفسه ولا يعترف بأية قواعد أخرى للسلوك إلا ما تناسب اهتماماته (سلامة، ١٩٨٤).

وفي هذه الحالة تصاب القيم والمعتقدات والقوانين في المجتمع بضعف امتثال الأفراد لها وتفتقر بذلك إلى القاعدة التي تعتمد عليها بسبب عدم قبولها أو عدم جدواها والقناعة بها، وتؤدي هذه الظاهرة إلى حدوث قلق وتوتر لدى الفرد وتدفع به لإرتكاب أفعال غير سوية أو عزلته وإنعزاله عن المجتمع (كارة، ١٩٨٥).

كما أن لغياب النظم الاجتماعية والمعايير والقيم التي تنظم الحياة في المجتمع، أو عجزها عن إشباع حاجات الأفراد وتنظيم العلاقات فيما بينهم وفيها يتعرض المجتمع إلى حالة انعدام النظام وتغيب السوية الاجتماعية وتحل المشكلة الاجتماعية في سلوك الأفراد وتظهر حالة اللامعيارية والتي وصفها دوركهايم بأنه الموقف أو الظروف الاجتماعية التي تتصارع فيها المعايير والقيم ويجد

الفرد نفسه عاجزاً عن أي يساير تلك المعايير المتناقضة ويقع حينئذ في جملة من الضغوط يكون لها بالغ الأثر في سلوكه (الدوري، ١٩٧٣).

إن هذا القول أكثر ما ينطبق على المجتمعات الحديثة، التي شهدت تغيرات سريعة في الحياة الاجتماعية التي تتصف بتنظيم اجتماعي معقد التركيب حيث أن المجتمعات المعاصرة من أهم خصائصها وجود أنماط عديدة من التنظيمات الاجتماعية التي لا تخلو من وجود تباين وعدم تجانس بين الإنسان في تنظيماتها الاجتماعية التي تعمل على تنظيم وتحديد سلوك الأفراد.

ومن ثم، أشارت النظرية اللامعيارية لدوركهايم إلى أن المشكلة الاجتماعية تعزى إلى عوامل ترجع في الأساس إلى التنظيم الاجتماعي الذي عجز عن تنظيم وتحديد القواعد المنظمة للسلوك عند أفراده لتحقيق أهدافهم الشخصية في إطار الأهداف العامة وبالوسائل المباحة ضمن الثقافة السائدة في المجتمع، أي أن هناك أهدافاً عامة متفقاً عليها إلا أنه لا يوجد اتفاق على الوسائل والأساليب المحققة لها، ويرجع ذلك لاضطراب التنظيم الاجتماعي وعجزه في جعل الأفراد يمتثلون للقواعد التي وضعها المجتمع لأفراده لتحقيق أهدافهم وأصبح بذلك كل منهم يسعى إلى تحقيق ذلك وبالأساليب والوسائل التي يراها.

ومن هنا فإن ما صاغه دوركهايم لتفسير المشكلة الاجتماعية في إطار النظرية اللامعيارية ينصب أساساً على التنظيم الاجتماعي، باعتباره المسئول عن تحديد حاجات الأفراد وأهدافهم وكذلك تحديد الوسائل أو الطرق التي يتحقق بها إشباع تلك الحاجات والأهداف، وإذا ما عجز هذا التنظيم الاجتماعي عن أداءه يفتقد بذلك وظيفته الضابطة لسلوك الأفراد مما قد يدفع بالبعض منهم إلى إتباع أساليب وطرق لا يقرها التنظيم في تحقيق الأهداف والتي يعبر عنها

بالمشكلة عن المعايير والقيم التي تقرها ثقافة المجتمع وبذلك تنتشر المشكلة الاجتماعية ويسود انعدام النظام وتغيب السوية الاجتماعية فيه، هذا وقد تنتشر المشكلة الاجتماعية أيضاً لدى بعض الأفراد نتيجة للاحباطات المتوالية لديهم والناتجة عن عدم قدرتهم على تحقيق أهدافهم والتي تحث عليها الثقافة السائدة في المجتمع بالسبل المقبولة اجتماعياً، إما لأسباب ترجع إلى الأفراد أنفسهم كالإصابة ببعض الأمراض النفسية أو الجسمية وإما لأسباب ترجع للمجتمع نفسه كانعدام تكافؤ الفرص أمام جميع أفراد المجتمع في تحقيق أهدافهم، مما ينتج عنها ردود فعل غير سوية عند بعض الأفراد أو ما يمكن أن نعبر عنه بالمشكلة الاجتماعية.

والخلاصة فإن وجود مجتمع سليم وخال من المشكلات الاجتماعية أمر يصعب تحقيقه، ومرد ذلك إلى أنه لا يمكن لمجتمع ما أن ينغلق على نفسه ويكون لنفسه ثقافة خاصة به تحدد مرحلة الأهداف وسبل تحقيقها، حيث أن المجتمعات المعاصرة قد اجتازت مرحلة الاستقرار الثقافي والحضاري القائم على التراث المتميز، والحاضر المألوف والمستقبل القابل للتنبؤ، إلى دوامة التداخل الثقافي والحضاري ويرجع ذلك إلى توفير وسائل الاتصالات وعمليات الانتشار الثقافي حتى تتم عملية القبول أو الرفض بصورة سوية يمكن الفرد من النمو دون اعوجاج (الفنيش، ١٩٨٥).

رابعا: الآثار الاجتماعية المترتبة على مشكلة الطلاق:

أ- آثار الطلاق على الأسرة:

لا شك أن الأسرة هي الدعامة واللبنة الأولى للمجتمع فإذا صلحت الأسرة صلح المجتمع، وإن تفكك الأسرة نتيجة للطلاق يؤدي بالتالي إلى إعاقة بناء

المجتمع. ذلك أن المجتمعات التي تنتشر فيها العلل والأمراض الاجتماعية مثل ظاهرة الطلاق إنما تصاب بداء خبيث يحطم كيانها وبنيانها بل وتصبح في وضع لا يؤهلها للرقي والسير في ركب الحضارة.

فالطلاق إذا تفشى في المجتمع فإنه يؤدي إلى قتل البذور الأولى فيه ويحطم الأفراد الذين يقوم على كاهلهم بناؤه ورقيه فإذا أصبح هؤلاء الأفراد أداة هدم وخراب فإن ذلك يعوق تقدم المجتمع، بل أن انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع يكلف الدولة مبالغ طائلة من ميزانيتها في إنشاء مؤسسات لرعاية أبناء المطلقين وحمايتهم من الانحراف، ولإنشاء مؤسسات لأحداث المنحرفين ودور ومؤسسات خاصة بالنساء المنحرفات لحمايتهن وتوفير العيش الكريم لهن كمواطنات، هذا كما أن الطلاق يؤدي إلى أسوأ من ذلك وهو انحراف المطلقات اللائي ينسن من الزواج واتخذن طرقاً غير شرعية سواء لإشباع الغريزة الجنسية، هذا كما لا يجب أن نغفل أن الشخص غير المتكيف مع نفسه ولا يستطيع أن يعطي ولا يستطيع أن ينتج وكلما أصبح عدد كبير من أفراد المجتمع غير قادرين على العطاء والبذل قل إنتاجهم وبذلك قل إنتاج المجتمع مما يؤدي إلى إعاقة تقدمه (علياء شكري، ١٩٧٩).

ب- أثر الطلاق على الزوجين:

لا شك أن الطلاق له أثره على الزوجين كأفراد في أسرة كثيراً ما يؤدي بهما إلى الضياع والانحراف لهما وعدم الرضى عن النفس إضافة إلى عدم التكيف مع المجتمع الموجود فيه وذلك نتيجة فشل احدهما في الحياة الزوجية وعدم قدرته على بناء أسرة. هذا كما أن له آثار أخرى من ناحية الزوج وهي الخسارة المادية التي يتكبدها الزوج في المهر والنفقات وكلنا يعرف غلاء المهور

والتي جعلت الشباب يحجم عن الزواج، كما أدت بالتالي إلى عزوف الشباب عن الزواج.

هذا بالإضافة إلى تأثير الطلاق على الزوجة المطلقة كالانحراف وكذلك فقدان الأمل في الزواج مرة ثانية لأن نظرة المجتمع إلى المطلقة نظرة غير سليمة وذلك بإحجام الرجال عن الزواج من المطلقات دون النظر إلى الظروف التي أدت إلى إحداث الطلاق ومن هنا تقع المطلقة على المجتمع، وذلك باتخاذ موقف سلبي قد يؤدي بها إلى الإنحراف السلوكي.

من هنا نلمس الآثار السلبية للطلاق على الأسرة، وذلك من خلال هدم بنيانها وفك الرابطة القوية التي تربط بين أفرادها حيث يؤدي الطلاق إلى انفصال الزوجين عن بعضهما من ناحية، وإلى تقسيم الأبناء بين الأبوين فنجد بعضهم مع الأب والبعض مع الأم وقد نجد بعضهم مع الأقارب أو في بعض المؤسسات الاجتماعية من ناحية أخرى، وهنا يفقد الأبناء الرعاية والعناية السليمة ويفقدون التوجيه والإرشاد في السنوات الأولى من حياتهم، ونحن نعلم ما بهذه المرحلة من تأثير قوى على شخصية الطفل واكتمال نموه النفسي والجسمي والاجتماعي وكل عناصر الشخصية السليمة التي تؤهل صاحبها للبذل والعطاء بل يصبح صاحبها شخصاً اتكالياً. وقد تقع كثير من الجرائم والإنحرافات السلوكية وذلك بسبب تشرد الأبناء ويصبحون معول هدم ينخر في بنيان المجتمع بدلاً من أن يصبحوا عناصر بناء وإصلاح تعمل لرقيه وتقدمه.

ولا شك أن الطلاق مشكلة شخصية واجتماعية وأمر غير مرغوب فيه وكارثة تحل بالأسرة وتؤثر في المجتمع. فهو يمثل محنة وصدمة شخصية بالإضافة إلى اعتباره مؤشراً لفشل الحياة الأسرية وفشل الزوجين في التكيف

مع بعضهما وأداء أدوارهما الاجتماعية المتوقعة منهما كزوجين، وبدلاً من المساهمة في حل مشاكل المجتمع عن طريق البناء السليم للأسرة، فإنهما يضيفان مشاكل وصعوبات وأمراض اجتماعية له.

ولقد أجريت العديد من البحوث على آثار الطلاق النفسية والاجتماعية على الزوجين وعلى الأطفال، والتي انتهت إلى ما يلي:

١- مأساة أو صدمة إدراك الشخص بأنه أصبح مطلقاً، وأنه شعور مؤلم بالنسبة للكثيرين والبعض يشبهه بحالة الإنسان الذي فقد أحد أعضاء جسمه حيث نجد أن مكان العضو المبتور لازال يؤلمه إن لم يكن ألماً مادياً محسوساً فهو ألم نفسي.

٢- الشعور بالمرارة تجاه الزوج أو الزوجة وتحميله مسئولية انهيار وتفكك الزواج وفي نفس الوقت قد يشعر أحد الزوجين بعد الطلاق بمحبة أكثر من ذي قبل نحو الطرف الآخر، وتصبح صفاته التي كانت مكروهة وغير مقبولة قبل الطلاق محبوبة ومرغوبة ويصبح يفكر بجدية في ما كان يجب عليه عمله قبل الطلاق لتجنب انهيار الأسرة وتفكك الحياة الزوجية والحرمان من العيش مع الأطفال.

٣- يحتاج المطلق إلى فترة زمنية ليتكيف مع فقده لبعض العلاقات الاجتماعية الأخرى واكتساب أصدقاء جدد.

٤- مشاكل الجنس، وخاصة في المجتمعات التي يحرم فيها الدين والعادات والتقاليد والقيم والمعايير والقانون الاتصالات الجنسية خارج إطار الزوج.

٥- فقدان الإحساس بالأمن والصداقة والود وتبادل عواطف الإخلاص.

٦- زيادة الأعباء الملقاة على الطرف الذي يحضن الأطفال وتحمل مسئوليتهم ورعايتهم والعناية بهم.

٧- زيادة المشكلات المادية والاقتصادية وبالذات إذا كان أحد الطرفين المطلقين هو الذي يعمل فقط.

٨- إعادة توزيع المهام والمسئوليات المنزلية.

جـ- أثر الطلاق على الأبناء:

أن أطفال الأسر المطلقة لا يختلفون عن غيرهم من الأطفال الذين يعيشون في أسر كاملة لم يفرقها الطلاق فهم قد يلبسون نفس الملابس ويشاهدون نفس برامج الإذاعة المرئية، ويسمعون نفس الإذاعة المسموعة أو يذهبون لنفس المدرسة ولكنهم في الواقع يختلفون بالرغم من أن الطلاق لم يعد وصمة عار في الكثير من المجتمعات ولكنه مع ذلك يمثل سلسلة من المشاكل والمعاناة التي تميز هؤلاء الأطفال من غيرهم (علياء شكري، ١٩٨١).

إلى جانب أن صدمة الطلاق بالنسبة للطفل ومحاولة التكيف مع حقيقة أن والديه مطلقين يمكن أن تكون مؤلمة ومؤثرة على نفسيته، لأن صدمة الطلاق تأتي في المرتبة الثانية بعد صدمة الموت، فيشعر الأطفال بضياع عميق وكبير، وبأنهم أصبحوا معرضين لقوى لا يستطيعون السيطرة عليها ونتيجة لذلك ظهرت في العديد من البلدان الأمريكية والأوربية جماعات التوجيه والإرشاد في المدارس وفي المحاكم، وكذلك المكاتب الاستشارية الخاصة لمساعدة الأطفال خلال فترة انتقالهم من الحياة في أسر متكاملة مع والديهم الاثنين إلى حقيقة الحياة مع واحد منهم فقط (مفتاح، ١٩٨١).

إن المدارس التقليدية لا تريد أن تتدخل في حياة الطفل خارج المدرسة

ولكن في الوقت الحاضر أصبحت توجه انتباهها إلى حاجات ومتطلبات ومحاولة مساعدة الأطفال الذين يأتون من أسر مفككة عامة والمطلقة خاصة إذ يدخلون في نزاعات مع زملائهم من الطلاب في المدرسة ويسببون بعض المشاكل داخل الفصل الدراسي الشيء الذي يلقى على المدرسين عبء مساعدة هؤلاء الأطفال باعتبار أن والديهم المطلقين ليسوا على استعداد أو قادرين على التفرغ للعناية بمشاكل أبنائهم؛ إذ أنهم في كثير من الأحوال يكونون هم أنفسهم في حاجة إلى المساعدة والنصح والإرشاد. كما أن تكيف الأطفال مع فترة ما بعد الطلاق ليست بالأمر السهل وخاصة عند زيارتهم لأحد الوالدين غير الحاضنين ومجابهتهم لأوضاع وأمور محيرة ومعقدة في الكثير من الأحيان والوالدان قد يزيدون هذا الوضع تعقيداً أو إرباكاً وحيرة وقد يبرر ما يسميه البعض بمشكلة الولاء فمثلاً قد توصي الأم الطفل بأن لا يحب أباه أو يقوم الأب بإجراء مماثل لأسلوب الأم. إذ أن بعض الوالدين قد يخلق القصص والأخبار الكاذبة على الطرف الآخر محاولاً تحميله مسئولية حدوث الطلاق.

ومن هنا فإن كثيراً من الدراسات تشير إلى أن الأطفال الذين ينشئون في أحضان أسرة سعيدة يتمتعون بصحة نفسية جيدة، هذا في الوقت الذي يفتقد الأطفال الذين يربون في ظل أسرة تفتقد إلى الحنان والانسجام لهذه السعادة وبالتالي فإن صحتهم النفسية تتأثر لذلك. وبالتالي فإن الطلاق يعتبر عاملاً من أكبر عوامل القلق بالنسبة للأطفال. كما تبين أن الفترة ما قبل الطلاق وهي فترة الصراع والغضب والمشاكل التي تصل إلى حد العنف بين الزوجين هي التي لها الأثر الكبير على الأطفال، وتؤيد دراسة أمريكية (الحوت وآخرون، ١٩٨٥) أجريت على عينة من الطلاب جاءوا من أسر من داخل المجتمع الأمريكي حدث فيها الطلاق وهم لا يزالون دون السادسة عشرة من عمرهم

فوجدت أن ٥٩% منهم كانت فترة ما قبل الطلاق وهي أصعب فترة بالنسبة لهم وأن ٢٥% كانت فترة ما بعد الطلاق هي الصعبة وأن ١٦% منهم لم يمثل الطلاق بالنسبة لهم أي مشكلة، وقد أفاد ٦٠% من هؤلاء الأطفال بأن بيوتهم كانت مليئة بالنزاع والصراع بين والديهم الذي وصل إلى حد العنف أي الضرب وبذلك فهم يعتقدون أن الطلاق كان بمثابة صمام الأمان الذي أزال الضغط والتوتر الذي كان في بيوتهم.

وقد وصف بعض الطلاب نماذج من المشاكل التي كانوا يعانون فيها في فترة ما قبل الطلاق ومنها:

١- الخوف من العنف داخل الأسرة أي خوفهم من أن والديهم قد يضرون بعضهم جسمياً.

٢- التردد في إحضار أصدقائهم إلى البيت، مخافة أن يرى هؤلاء الأصدقاء نماذج من الصراع والمشاكل التي يعاني منها أبويهم.

٣- إن الخلاف والنزاع والتنافر بين والديهم أدى في بعض الأحيان إلى حدوث مشاكل مادية، إذ كثيراً ما يرفض الأب توفير احتياجات الأسرة.

٤- أجاب بعض الطلاب كذلك بأنهم كانوا يحسدون الأسر الأخرى التي يسودها الاتفاق والانسجام.

أما فيما يخص الطلاب الذين يرون أن فترة ما بعد الطلاق هي الصعبة بالنسبة لهم فقد كانت تضايقهم القضايا الآتية:

١- الشعور بالخجل عندما يتحدث أصدقاؤهم بالسخرية من والديهم المطلقين.

٢- فقدانهم لرفقة وعطف والديهم.

٣- فقدان للأب الذي هم في حاجة إلى قيادته أي فقدانهم القدوة والمثال.

٤- بعض الأطفال الذين تركهم والدهم مع أمهاتهم بعد الطلاق، أصبحوا يشتغلون في سن مبكرة لمساعدة والدتهم مادياً وقد شعر هؤلاء بأنهم فقدوا الكثير من الوقت في العمل دون الاهتمام بأنفسهم حينما كانوا في مرحلة النمو والنضج الجسمي والعاطفي والاجتماعي.

٥- يعتقد البعض بأنه كان من الممكن أن يحقق الكثير في الحياة لو بقى الأب معهم في الأسرة كما أن كل فرد منهم يشعر بوصمة عار وخجل من حقيقة أنه ووالدته كانا يعيشان على مساعدة من الضمان الاجتماعي.

إن ذلك يؤيد الاعتقاد السائد بأن الطلاق مضر بالأطفال من النواحي النفسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى التعليمية لأن كل هذه النواحي أو الجوانب مترابطة بعضها ببعض.

إن أحد العوامل المؤثرة في إنحراف الأحداث هي التفكك الأسري، والطلاق يمثل أكبر عوامل التفكك الأسري، وقد انتهت الكثير من البحوث إلى أن معدلات الانحراف ترتفع بين أبناء وبنات المطلقين أكثر من غيرهم من الذين جاءوا من أسر متماسكة، ولكن تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة هنا وهي أن هناك الكثير من الأسر المنهارة والمحطمة نفسياً وعاطفياً إلا أنها مرتبطة بنائياً أي ليس بها طلاق قانوني، ولكن بدون شك بها طلاق نفسي، حيث يغيب الود والمحبة والترابط بين الزوجين، وهذا الوضع قد تكون له آثار سيئة على الأطفال. وفي ضوء هذه الآثار نرى أن الطلاق له عواقب سيئة بالنسبة للأطفال، حيث أنه يتضمن فصل الطفل من العلاقات الأسرية الدائمة والجيدة ومن الأصدقاء.

إن هذه النظرة إلى آثار الطلاق على الأطفال مبنية على الاعتقاد بـأن هؤلاء الأطفال كانوا يعيشون في أسر تتمتع بعلاقات جيدة ثابتة بين كل أفرادهـا وخاصة بين والديهم ثم انقطعت هذه العلاقات، ولكن في الكثير من الحـالات تكون العلاقات داخل الأسرة قبل الطلاق لا يسودها الثبات ولكن يعمها الصـراع والخصام والمشاكل والعنف، وفي مثل هذه الحالات يكون الطلاق أسهل وأخـف وقعاً على الطفل من الحياة في جو أسري مليء بالمشاحنات والنزاعات وعدم الثقة ولذلك فإن الاستمرار في المعيشة في الأسرة التي يسودها عدم الانسجام والصراع والعنف يكون تأثيرها على الأطفال أكثر خطراً وضرراً من حصـول الطلاق.

كما أن حياة الطفل في أسرة مفككة أو في أسرة تعاني من كثيـر مـن المشكلات الاجتماعية وبعض الظروف الاجتماعية الصعبة قد يؤدي إلى عدم توفر البيئة الأسرية الصالحة لتنشئة الطفل والتي غالباً ما تؤدي إلى إنحراف الطفل عن السلوك المألوف. إن وجود مشاكل أسرية كالطلاق مثلاً قد تـؤدي إلى مشاكل نفسية واجتماعية لدى أطفال هذه الأسر. وحين يفشل المجتمع عموماً والأسرة على وجه الخصوص في تنشئة أطفاله تنشئة اجتماعية فإن ذلك سيضع على الأسرة والمجتمع تكاليف وجهوداً طائلة مما قد يسببه من تشرد وانحـراف لأطفال هذه الأسر، فالتنشئة الاجتماعية للطفل داخل الأسرة تمثل عنصراً هاماً وحاجة ملحة للطفل ليعيش حياة طبيعية.

ولقد أكد المبدأ السادس لإعلان الأمم المتحدة لحقوق الطفل على أن الطفل يحتاج لكي تنمو شخصيته نمواً متكاملاً إلى الحب والفهم ومن حقه كلما أمكن ذلك أن ينمو في ظل رعاية أبوية وتحت مسئوليتهما، وإن من واجب المجتمع

والسلطات المسئولة أن تشمل بالرعاية الأطفال الذين لا عائل لهم ومن لا يملكون وسائل كافية لإعانة أنفسهم. ومن أهم الجوانب التي تقوم بها الأسرة في رعاية وتنشئة أبنائها:

١- إن الحب والعطف والحنان والتقدير والشعور بالأمان من أهم حاجات الطفل.

٢- تعتبر الأسرة المكان الأول الذي تنمي فيه قدرات الطفل ومهاراته، وفيها يتعلم الطفل السلوك المستحسن والسلوك المستهجن وعن طريقها يدخل المجتمع الخارجي.

٣- تعتبر الأسرة الدائرة الأولى لنشأة واستمرارية التفاعل الاجتماعي وكيفية العيش مع الآخرين.

٤- للأسرة الدور الكبير في تكوين الاتجاهات الشخصية.

٥- أهمية الأسرة في تعلم اللغة ليستعملها في تمكين احتياجاته وشرح متطلباته.

٦- يتعلم الطفل في الأسرة معظم المظاهر الثقافية كالعادات والتقاليد وأنماط السلوك المختلفة وعلى العموم، فإن الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأساسية والخلية الأولى التي تلعب دوراً هاماً في تشكيل شخصية الفرد وتحدد مسار حياته.

(الدويبي، ١٩٨١)

من هنا فإن من أهم العوامل التي تؤثر في تربية الطفل وشخصيته علاقته بوالديه، فالبعض يعتقد أن الطفل المولود لا حاجة له إلا الغذاء الذي عليه يعيش وبه ينمو جسمه، وينسون الناحية النفسية التي عليها يتوقف نجاح الإنسان في الحياة، فالطفل الوليد مهما أعطى من طعام فإن نفسيته جائعة ولا يشبعها إلا

العاطفة والصداقة والحنان، فهو يطالب بحب أبويه ومحافظتهما عليه من يوم ولادته وما صرخته الأولى ساعة خروجه إلى هذه الحياة إلا كنداءات توقد لهيب العاطفة في صدر أمه كما يجري دمها في الحياة فهو يتطلب هذه العاطفة بكل قوة وحرارة كما يتطلب جسمه الغذاء والهواء، فالعاطفة غذاء النفس والطفل الذي يعيش محروماً منها لا يجد له ملجأ لتصريف أفكاره ولا يجد لشخصيته مكاناً فسيحاً في عالم وجوده، ويتأثر الطفل تأثراً مباشراً بالعلاقات الطيبة والمعنوية بين الوالدين فإذا اختل التوازن العائلي بينهما وقعت الكارثة على الطفل الضحية، وأصبحت مشكلة من أعقد مشاكل الطفولة وكم من أطفال تشردوا وأجرموا نتيجة ذلك التصرف العائلي (زاهية مرزوق، ١٩٩٢).

ومن هذا المنطلق فليعلم الجميع أن الطفل لا يستطيع أن يكسب ثقته بنفسه إلا عندما يشعر أنه محبوب فإذا لم يلق حباً ولا تشجيعاً حوله فإنه لن يجد في نفسه القوة الكافية ليسير شطر النضج فالذين لا يثقون بأنفسهم لا يقدرون على شيء من الحزم وعزم الأمور والتفكير في تنظيم الحياة تنظيماً يمتد بها في المستقبل.

ولطالما أصبح الطفل غير المحبوب خائفاً، جباناً، متردداً أو أمسى جريئاً جرأة تخفي وراءها شعوراً عميقاً بانعدام الحب، ليدافع عن نفسه، أما الجو العائلي المنعم بالحب فإنه يساعد الطفل على أن يتعلم درسه الأول في التعاون والأخذ والعطاء وإدراك ما في الآخرين من خير وهكذا تسير به هذه الأمور جميعاً نحو النضج، أي أن حياة الطفل تتركز في أعوامه الأولى حول أمه أو حول من يقوم مقام الأم في العناية به ذلك بأنها تطعمه وتمنحه الدفء والراحة، فالطفل يرى في البيت أمناً وهناءة وسعادة. وبالتالي فإن أهم العوامل المؤثرة في الطفولة هي علاقة الطفل بوالديه.

وبمجرد أن ينفصل أحد الزوجين عن الآخر تكبر المشاكل وتتمدد وتتعمق وتزداد وتتسع إذا تزوج الوالد المطلق أو الأم المطلقة للمرة الثانية وهذا الزواج الذي تم يزيد الأزمة صعوبة وتعقيداً بالنسبة للأطفال كونه سوف يجبر الأطفال على التكيف مع زوجة الأب أو زوج الأم (غالب، ١٩٨٢). فإن موقف الطفل من انفصال أبويه يتوقف على عوامل كثيرة لعل أهمها تكوينه النفسي وردود الفعل اتجاه أهله وأقاربه نحوه.

وفي هذا الشأن يرى بعض علماء الاجتماع أن الطفل الصغير لا يتنكر ما يحدث من خلاف ونزاع بين الأبوين بينما يحدث انفصال الوالدين تأثيراً كبيراً على نفس المراهق فيتعمق لديه إحساس بالنقص وصراع نفسي عميق يلامس عاطفة ولائه نحو والديه وشعور قوي بالخزي والعار أمام الأهل والناس، وهذه الأمور كلها مجتمعة تتوقف على أوضاع وحالة الأسرة الاجتماعية ونوعية المعايير الأخلاقية السائدة في المجتمع.

ويرى علماء النفس أنه عندما يقع الانفصال بين الوالدين ويكون الأبناء في المرحلة الثانوية والعليا فإن ذلك يسبب لهم أزمة خطيرة، من المؤكد أن انفصال الوالدين يؤدي حتماً إلى دخول الأطفال في تجربة نفسية عسيرة.

وأشار عامر (١٩٧٥) إلى أن المرارة والحزن والكراهية بين الزوجين قد تعمي العيون عند رؤية مصلحة الطفل، حيث إذا أخذ أحد الوالدين حق الوصاية والرعاية على الطفل، فإنه سيقوم ببث الشك في أخلاق وسمعة الطرف الآخر أو الإساءة إليه أو القيام بحرمان الطرف الأول من رؤية الطفل للطرف الآخر وذلك لأن فترة الفشل "الطلاق" تترك بصماتها من خلال الحالة النفسية التي يشعر كل طرف بلذة تعذيب الأفراد ذلك نتيجة لإحساسه بالإهانة

لأن هناك سنوات من عمره ضاعت في الغش والخداع أو إحساسه بالذنب أو محاولة الهجوم على الطرف الآخر أو الدفاع عن نفسه.

لذا يجب أن نشدد التأكيد على المطلقين من الآباء والأمهات أنهم يجب أن يرتفعوا إلى مستوى من النضج النفسي حتى يوفروا الحماية لأطفالهم لأننا نؤكد أن من حق الأطفال الصغار أن يلتقوا بآبائهم وأمهاتهم في فترات قريبة حتى تظل علاقتهم بهم وثيقة وقوية ذلك أن إرضاء الطفل نفسياً يتحقق عندما يستمتع فعلاً برؤية أبيه وأمه. كما أن كل طرف يحاول إدخال السعادة على الطفل بأي طريقة من الطرق حتى يعوضه نفسياً عن عدم وجوده في منزل يضم الأب والأم معاً سواء عن طريق تقديم الهدايا أو القيام برحلة تسعد الطفل.

ونود أن نقول أن فكرة الابن عن أبيه هي نفس الفكرة التي يتخذها عن نفسه، وفكرة الطفل عن أمه هي نفس الفكرة التي ينظر بها إلى زوجته في المستقبل وأن فكرة الابنة عن أبيها هي نفسها الفكرة التي تنظر بها إلى الرجال عندما تنضج ولهذا لا يجب أن يقف الطلاق حاجزاً في تكوين إحساس الحب في قلوب الأبناء لآبائهم وأمهاتهم (عامر، ١٩٧٥).

د- آثار الطلاق على الجميع:

[١] صلة الطلاق بالجريمة:

لقد شغلت الجريمة بال الكثير من الفلاسفة والمفكرين والعلماء على مر العصور خاصة في عصرنا الراهن عندما ظهرت خطورتها وتفاقمت جسامتها وزاد انتشارها بين أفراد عديدين من مختلف الجماعات فالجريمة موجودة دائماً في كل المجتمعات سواء منها المتقدمة أو النامية فهي وليدة ظروف معينة

تفتقد بها ضرورة الحياة الاجتماعية في مختلف المجتمعات الإنسانية، فالجريمة لا يخلو منها مجتمع وأن تغيرت مظاهرها وتعددت صورها من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر. ذلك أن التطور يؤدي إلى صور جديدة من الإجرام لاسيما حيث يكون التغير بخطى سريعة قد لا تستطيع الأفكار والتقاليد السائدة مسايرته حيث تختل القيم وتضطرب الموازين في المجتمع مما يسفر عنه صعوبة الاهتداء إلى السبيل القويم، فتقع الجرائم.

كما تبين أن الجريمة ترتبط بعوامل معينة من أهمها تلك التي يكون مصدرها المحيط الذي يعيش فيه الفرد، فدرجة احتمال تورط الفرد في مشكلة الطلاق ترتبط ايجابياً مع صفات المحيط الاجتماعي بما فيه حجم الأسرة والعلاقات السائدة بين أفرادها.

ولقد تعددت المحاولات النظرية التي بذلها المتخصصون لتفسير السلوك الإنساني بشكل عام والسلوك غير السوي الذي يصدر عن بعض الأفراد بشكل خاص بقدر تعدد الاتجاهات والمنطلقات النظرية لأولئك المتخصصين، وبالرغم من ذلك الاختلاف يلاحظ أن محور الاهتمام الذي كان شائعاً في السابق للعلماء والمهتمين بتفسير السلوك الإنساني والذي يرتكز على الفرد واعتبار ما يصدر عنه من سلوك أو إشكالات نابعة من داخله إلى النظر إلى "البيئة الخارجية" المحيط الذي يعيش فيه باعتبار أن سلوك الفرد ما هو إلا انعكاس لظروف البيئة التي تحيط بالفرد، وقد عبر عن هذا الاتجاه قديماً "جان جاك روسو" حيث يرى أن الشر الفطري لا وجود له في طبيعة الإنسان وأن الإنسان خير بطبعه إلا أن المجتمع أفسده وغرس فيه صفات رديئة (الفنيش، ١٩٨٥).

[٣] صلة الطلاق بانحراف الأحداث:

نعلم جميعاً أن ظاهرة انحراف الأحداث مرتبطة ارتباطاً كبيراً بعلاقة الأسرة ودورها في التربية والتنشئة الاجتماعية لأنها هي المهد لشخصية الفرد ومدرسته الاجتماعية الأولى منها يتلقى الطفل خبراته وتجاربه الأولى في التعامل مع الآخرين وهي التي تلقنه العادات والتقاليد والعقائد الدينية والقيم الأخلاقية التي تؤثر في سلوكه وشخصيته.

ونجد الطفل في مرحلة مبكرة من عمره سهل التأثر والانقياد شديد الانفعال قليل الخبرة ضعيف الإرادة فهو مقلد من الطراز الأول. وفي خلال هذه المرحلة يتعاظم دور الأسرة في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية فإذا ما تصدع هذا الدور في غياب أحد الأبوين فإن تأثيره سيرجع بالطبع على الطفل ويصبح عاملاً أساسياً في جنوح الأطفال.

وقد أبانت نتائج بعض البحوث أن ٨٠% من الأحداث الجانحين في ولاية كاليفورنيا ينتمون إلى أسر تصدعت بالطلاق وفي ألمانيا أجرى أحد الباحثين دراسة شملت ٢٠٠٠ من الأحداث الجانحين فوجد بينهم ٢٦% ينتمون إلى أسر تم فيها الانفصال بين الأبوين، والذي يمكن استنتاجه من جملة هذه الإحصائيات المتنوعة في المكان والزمان أن لأوضاع وظروف الأسرة علاقة وطيدة بانحراف أبنائها فالأسرة المتصدعة تعد بحق مهداً لمختلف أنواع الإجرام والانحراف (أبو توتة، ١٩٩٢).

ومن هنا فإن فقدان أحد الأبوين سواء كان ذلك بالطلاق أو بالموت كثيراً ما يؤدي إلى نتائج سيئة تهيئ للإنحراف، فقد يصاب الطفل بالقلق بسبب هذا الانفصال وقد يصحب هذا الانفصال تأثيرات انفعالية للأطفال مما يعرضهم

للإنحراف حيث ينازعهم بيتان وسلطتان مما يترتب عليه اختلاف في المعاملة وسوء استخدام السلطة الضابطة وفقدان الأمن والطمأنينة مما يؤدي إلى البحث عنها في أماكن أخرى غالباً ما تكون منحرفة وقد تكون وكراً للأحداث المنحرفين أو أصدقاء السوء، وهكذا تؤثر البيوت المحطمة على التكيف الانفعالي عند الأطفال.

إضافة إلى ذلك، فإن البيوت المتصدعة بسبب الطلاق غالباً ما تكون سبباً هاماً في إنحراف الأحداث وهذا الاعتقاد موجود في بعض القبائل التي تعاني من فقر شديد أو ضغوط اقتصادية شديدة كحالة البطالة الدائمة وأيضاً البيوت التي يشيع بين أفرادها التعصب العنصري أو سيطرة شخص واحد سيطرة مطلقة داخل البيت أو انعدام الضبط الاجتماعي بسبب المرض أو جهل الوالدين أو الميول اللاأخلاقية بسبب الإدمان على المسكرات (غباري، ١٩٨٩).

من هنا فإن صلة الطلاق بمشكلة إنحراف الأحداث تشكل مشكلة قانونية واقتصادية واجتماعية ويتمثل هذا في ازدياد عدد القضايا والمخالفات التي يرتكبها الأحداث المنحدرون من أسر متصدعة الأمر الذي يستوجب المزيد من الدراسات حول هذه الظاهرة واتخاذ الإجراءات الأمنية والقضائية لمواجهتها.

ويرى علماء النفس أن الانفصال عن أي من الوالدين عاطفياً وخصوصاً الأم يعد أكثر أهمية من ضعف الارتباط المادي بالأم وأن الانفصال الطويل للطفل عن أمه أو وجوده مع الأم البديلة خلال الخمس سنوات الأولى من حياته هو من أهم أسباب السلوك الجانح، ففي حالة فشل البيئة في القيام بدورها في عملية تنشئة أفرادها اجتماعياً، وترسيخ تلك القيم والمعايير في نفوسهم بدرجة تصبح جزءاً منهم ويمتثلون لها، فإنهم قد يحيدون عن الأنماط السلوكية التي يرضى عنها المجتمع ويقبلها، ويوصفون حينئذ بأنهم منحرفون.

وأياً كان الأمر، فإن التصدع الأسري يتخذ صورتين: أحدهما فيزيقية والثانية سيكولوجية والفيزيقية هي غياب أحد الوالدين عن الحياة الأسرية بالموت، الهجر، الانفصال، أو الطلاق. أما التصدع السيكولوجي فهو عجز الوالدين عن القيام بدورهما في التربية والتنشئة الاجتماعية بسبب الإدمان وتعاطي الخمر أو المرض العقلي أو النفسي أو الاضطراب الانفعالي للآباء.

ولا جدال في أن المناخ الأسري المميز بالصراع الداخلي والتوتر المستمر يشكل بيئة ملائمة للجنوح والإنحراف. هذا وقد لوحظ أن فقدان أي من الوالدين بسبب الموت لا يبدو أن يكون ضاراً للأطفال مثلما يكون فقدان الأب بسبب الطلاق أو الانفصال (رمضان، ١٩٨٥).

ومن هنا فإن تصدع الأسرة وانهيارها بالطلاق يفقد الطفل الحنان والدفء ويجعله يشعر بالحرمان والقسوة، كما أن وقت الفراغ الذي يتواجد فيه الأبناء بدون الوالدين وعدم وجود من يراقبهم ويوجه سلوكهم كلها عوامل تعرض الأطفال إلى الانحراف. وبما أن الطلاق يعني انهيار البناء الاجتماعي للأسرة وزوال مقومات وجودها ولهذا يطلب المهتمون بشئون الأسرة بتقييد الطلاق وعدم السماح به إلا في الحالات التي يثبت فيها فساد الرابطة بين الزوجين واستحالة العشرة بينهما وحتى في المجتمعات التي تعيش في ظل نظم دينية تجيز الطلاق فإنها لا تترك هذه الرخصة المشروعة في يد الزوج بدون قيد أو شرط بل عمدت إلى تنظيمها ويتعرض الأطفال لعدد كبير من المشاكل نتيجة لطلاق الوالدين ومن أهم هذه المشاكل:

- مشاكل الحضانة أي من الذي يحضن الأطفال.
- مشكلات متعلقة بأسلوب التربية والتعليم الذي يتبعه الأب أو الأم واعتراض الطرف الآخر على تلك الأساليب التربوية.

- مشكلات أخلاقية ناشئة عن التغير المفاجئ الذي يصيب حياة الأطفال الذكور والإناث بسبب طلاق الوالدين.
- مشكلات مادية مما يحرم الأطفال من استكمال تعليمهم والبقاء على مظهرهم الخارجي وخاصة من حيث الملبس والمصروف اليومي مما يدفع الحدث ذكراً أم أنثى إلى السرقة بداية من المنزل ثم إلى سرقة أشياء من الغير.

هـ- الإرشاد النفسي وأزمة الطلاق:

إن الأزمة هي الحالة الطارئة التي يعانيها فرداً ما بسبب موقف معين يؤدي إلى ضغط وردود فعل لا يستطيع الفرد السيطرة عليها، وهذا يحدث عادة عندما يكون الشخص عاجزاً عن حل المشاكل القائمة، ومع أن الأزمة في حياة بعض الناس قد تكون فرصة لجمع إمكانياتهم النفسية، واكتساب الخبرة في السيطرة على المواقف الطارئة والضاغطة إلا أن مثل هذه الأزمات في حياة البعض قد تحدث حالة من العجز وعدم التوازن النفسي والانهيار مما يتطلب التدخل السريع لمعاونة الشخص على تحمل أزمته وعلى حلها ومواجهتها، ففي حالة الانفصال أو الطلاق إما أن يتزوج الطرف الآخر أو يظل أعزب، وفي الحالة الأولى أي حالة الزواج من جديد، فهو زواج ثان وفي حالة الانفصال هذا أو الطلاق التي تم فيها زواج أحد الطرفين من جديد، فهناك الطرف الآخر السابق فهل تزوج أم لا؟ وهل الانفصال هادئ أم هناك مشكلات تتطلب المواجهة فيها أمام القضاء؟ ويجب تحويل خبرة الانفصال أو الطلاق المؤلمة إلى خبرة معلمة، والمساعدة في الاستفادة من الأخطاء الماضية التي أدت إلى انهيار الزواج السابق.